رقم 16

أمر تنفيذي

منع وكالات وسلطات الولاية من التعاقد مع الشركات التي تمارس الأعمال التجارية في روسيا

حيث، أن روسيا قامت بغزو غير عادل لدولة أوكرانيا ذات السيادة دون مبرر أو سبب؛

وحيث، أن ولاية نيويورك هي موطن لأكبر عدد من الأوكرانيين في الولايات المتحدة؛

وحيث، أن نيويورك تقف بحزم إلى جانب أوكرانيا وتدين بشدة الإجراءات الروسية ضد أوكرانيا؛

وحيث، أنني في 27 فبراير 2022، وقعت الأمر التنفيذي رقم 14 والذي يحظر على الكيانات الحكومية التعاقد أو الاستثمار مع الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في روسيا أو مع مكان عملها الرئيسي في روسيا مما يثبت بشدة رفض الولاية المساهمة في الفظائع التي ترتكب ضد الشعب الأوكراني؛

وحيث، أن الولاية لن تسمح لأنشطتها كمشارك في السوق بدعم حرب غير مبررة من قبل روسيا وقتل الأوكرانيين الأبرياء؛

وحيث أن حماية نيويورك من تمويل التمييز ضد الشعب الأوكراني مصلحة ملحة للولاية؛

الآن، وبناء على ما تقدم، أنا، كاثي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، أصدر التعليمات التالية، التي تسري حتى وقت تصبح فيه العقوبات التي تفرضها الحكومة الفيدرالية غير سارية:

1. التعريفات:
   a. "كيانات الولاية المتأثرة" تعني (1) جميع الوكالات والإدارات التي تتمتع الحاكمة بسلطة تنفيذية عليها، (2) وجميع شركات المنفعة العامة، والسلطات العامة، والمجالس، واللجان، التي تعين الحاكمة الرئيس أو الرئيس التنفيذي أو غالبية أعضاء مجلس الإدارة فيها، باستثناء هيئة مطارات نيويورك ونيوجيرسي.

   b. يُقصد بـ "الكيان الذي يقوم بعمليات تجارية في روسيا" مؤسسة أو شركة، أينما وجدت، تمارس أي نشاط تجاري في روسيا أو تتعامل مع الحكومة الروسية أو مع كيانات تجارية مقرها في روسيا أو مع مكان عملها الرئيسي في روسيا على شكل تعاقد أو بيع أو شراء أو استثمار أو أي شراكة تجارية.

2. يتم توجيه جميع الكيانات الحكومية المتأثرة بالامتناع عن إبرام أي عقد جديد أو تجديد أي عقد قائم مع كيان يقوم بعمليات تجارية في روسيا.

3. وعلى الرغم مما سبق، يجوز لكيان الولاية المتأثر التعاقد مع كيان يجري عمليات تجارية في روسيا شريطة أن يتخذ رئيس الكيان الحكومي المتأثر قرارًا كتابيًا بأن الاستثمار أو العقد ضروري لكيان الولاية المتأثر لأداء وظائفه وأنه لا يوجد استثمار مناسب أو بدائل تعاقدية.

4. يضع مفوض مكتب الخدمات العامة مبادئ توجيهية لكيانات الولاية المتأثرة في تقييم متطلبات هذا الأمر واتخاذ قرارات قابلية التطبيق على العقود المحتملة.

صدر عن يدي وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني في هذا اليوم

السابع عشر من شهر مارس عام ألفين واثنين

وعشرين

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة